

الأداء المالي للشركة العامة للتجهيزات الزراعية في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٩

أ.د. فرحان محمد حسن الذبحاوي

كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الكوفة

الباحث أحمد مجيد متعب

الشركة العامة للتجهيزات الزراعية فرع النجف

المقدمة:

تأسست الشركة العامة للتجهيزات الزراعية بموجب قانون وزارة الزراعة والري (آنذاك) المرقم ٧٦ لسنة ١٩٨٧ والتي قامت ومنذ تأسيسها بتوفير الكثير من احتياجات هذا القطاع من اسمدة ومبيدات ونايلون زراعي وبيوت بلاستيكية وساحبات وحاصدات وبازرات ومسمدات ومضخات ومنظومات ري ثابتة ومحورية واعلاف وغيرها. وازدادت الرقعة الجغرافية التي شملتها المستلزمات التي تجهزها هذه الشركة وتوسع العمل فيها توسعا افقيا وعموديا كما ونوعا. ولكي تضمن هذه الشركة التي مر على تأسيسها قرابة الأربعة عقود، الاستمرارية والتوسع والنمو في السنوات القادمة رغم التقلبات السياسية والاقتصادية التي تعصف بالبلد، لا بد من تقييم أداؤها وتحديد مكان الخلل ومواضع القوة وتصويب العمل فيها بما يتناسب وتلك التقلبات وجو الاستقرار المحيط بها، اذ ان دقة اختيار البرامج والمشاريع ليس الامر الوحيد الذي يمكن ان يعول عليه للوصول الى النتائج المنشودة بل يلزم ان يكون التنفيذ بنفس الدرجة من الدقة والجودة لتحقيق تلك النتائج وهذه المرحلة أي مرحلة التنفيذ تستلزم تقييم ومراقبة ومقارنة بصورة دورية وبسقف زمنية منتظمة لضمان الحصول على افضل النتائج المرجوة وباقل جهد وتكلفة ممكنة.

مشكلة البحث:

تنبثق مشكلة البحث في ان الشركة العامة للتجهيزات الزراعية لم تحقق استغلالا امثلا لمواردها المتاحة طيلة سنوات البحث وبهذا اضاعت فرصا مهمة في التوسع والنمو على الرغم من ازدياد اعداد الموظفين وحجم الأصول والتخصيصات المالية.

أهداف البحث:

يهدف البحث الى تحقيق الاستغلال الأمثل لموارد الشركة من خلال السعي الى الوصول لأفضل مزيج لمواردها المالية والمادية والبشرية , يضمن إسهام اكبر في نمو القطاع الزراعي وتطويره يقابل ذلك زيادة كبيرة في إيراداتها السنوية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في الدور المحوري الذي تلعبه الشركة العامة للتجهيزات الزراعية على مستوى القطاع الزراعي في العراق والمهام الموكلة اليها والأنشطة التي تمارسها وحجم المستلزمات التي تؤمنها للعاملين والمستفيدين من هذا القطاع ضمن الاطر والقوانين والقرارات الخاصة بتأسيس هذه الشركة , كونها انشأت لتنفيذ سياسات الحكومة الرامية الى تامين المدخلات الأساسية للعملية الزراعية في البلد على نطاق واسع وبنسب دعم مرتفعة .

فرضية البحث:

ينطلق البحث هذا من فرضية مفادها ان الشركة العامة للتجهيزات الزراعية تقوم برصد القطاع الزراعي بمختلف المستلزمات الزراعية وتتبنى العديد من الأنشطة التي تسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني رغم العقبات الإدارية والمالية التي تواجه الشركة في بعض الاحيان والتخبط في تنفيذ الخطط واتخاذ القرارات في أحيان اخرى.

هيكلية البحث: يتضمن البحث ثلاثة مباحث, الأول يتناول تقييم الأداء من حيث المفهوم والاهداف والاتجاهات والاسس , ويتطرق الثاني الى الشركات العامة ودورها في التنمية الاقتصادية, في حين يتناول الثالث التحليل المالي للشركة العامة للتجهيزات الزراعية ليختم بالاستنتاجات والتوصيات .

المبحث الأول: تقييم الاداء , المفهوم والاهداف والاتجاهات والاسس:

ان المشاريع العامة لا تأتي من دون هدف محدد , انما تقام استجابة لمطالب المجتمع بشكل عام او شريحة منه في منطقة او محافظة ما , لحل مشكلة محددة او تحقيق منفعة عامة , غير ان الامر لا

ينتهي عند مرحلة صياغة او صنع البرنامج المطلوب فقط . بل ان الالهم من ذلك والأخطر هي مرحلة تنفيذ البرامج والمشاريع بالشكل الذي ينسجم مع الاهداف المحددة لها دونما اسراف او تبذير في الجهد والوقت والمال , اي تحقيق الكفاءة والفاعلية في التنفيذ^(١), اذ ان دقة اختيار البرامج والمشاريع وحسن صياغتها ليس الامر الوحيد الذي يمكن ان يعول عليه للحصول على النتائج المنشودة بل يلزم ان يكون التنفيذ بنفس الدرجة من الدقة والجودة لتحقيق تلك النتائج. ولذلك فان من اهم المعايير التي تكشف عن مدى صحة ودقة صياغة البرامج والمشاريع وحسن تنفيذها من عدمه, هو النتائج التي تتمخض عنها ومدى مطابقتها مع الاهداف المرسومة لها , مما يستدعي مقارنة تلك النتائج مع الاهداف الموضوعية لها مسبقا , لمعرفة الانحرافات او مقدار الابتعاد عن بعضها البعض الاخر لاتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة , وهو ما يعبر عنه بمرحلة تقييم البرامج والمشاريع^(٢). لذلك لا يمكن لاي مشروع او برنامج ان يكتب له النجاح في تحقيق اهدافه المطلوبة بمجرد التخطيط له , ومن ثم القيام بالتنفيذ ما لم يتم مقارنة تلك الاجراءات بالمعايير التي تتضمنها الخطة الموضوعية له استنادا الى بيئته الداخلية والخارجية , والتي تتسم بالتغير المستمر وعدم الاستقرار خلال مدة التنفيذ مما يتطلب اعادة النظر بالخطة, واجراءات تنفيذها بشكل مستمر للوقوف على اسباب التغيرات ومعرفة اثارها الحالية والمستقبلية على المشاريع والبرامج قيد التنفيذ, لاتخاذ التدابير اللازمة عند ابتعاد المنفذ عن المخطط لاي سبب كان ومحاولة ارجاع الاجراءات التنفيذية الى مسارها الصحيح او تعديل الخطة ان لزم الامر في بعض الاحيان .

اولا: مفهوم تقييم كفاءة الاداء للمشروعات .

ان كلمة تقييم (Evaluation) تعني من الناحية اللغوية وزن او تقدير قيمة شيء معين بالمقارنة مع اي شيء اخر فتقييم البرامج العامة هو مقارنة النتائج المتحققة فعلا مع الاهداف المرسومة لها^(٣), اما من الناحية الاصطلاحية فان تقييم البرامج العامة شأنه شأن الاصطلاحات الاخرى التي تبارى الباحثون والمختصون في تعريفها , فقد عرف على انه " اي نشاط يستند على اساس علمي يهدف الى تقييم الفعاليات المرتبطة بالسياسات العامة واثرها والبرامج الفعلية المصاحبة للتقييم^(٤), ويرى اخر بان تقييم

البرامج العامة هو "اتباع اساليب علمية هدفها الحكم على ما اذا كانت سياسات الحكومة وبرامجها التنفيذية تحقق الاهداف المطلوبة بالقدر المرغوب فيه من الفعالية والكفاءة والاقتصاد^(٥) . كما عرف التقييم بانه " تلك العملية التي تتعلق بمعرفة قدرة المشروعات القائمة على تحقيق الاهداف الفعلية او المتحققة مع تحديد اسباب تلك الانحرافات واساليب معالجتها^(٦) . ويمكن ان نعرف تقييم البرامج والمشاريع العامة بانها: "مجموعة الفعاليات والانشطة الانسانية المتعلقة بقياس صلاحية البرامج العامة للتنفيذ, ومدى قدرتها على تحقيق الاهداف المحددة لها من جهة , ومعرفة الانحرافات او الابتعادات بين النتائج المتحققة والاهداف المخططة لها واتخاذ الاجراءات اللازمة من تعديل او تبديل او الغاء او تأجيل , وغير ذلك من جهة اخرى^(٧). وقد وصفت عملية التقييم بانها " قياس اداء أنشطة الوحدات الاقتصادية بالاستناد الى النتائج التي حققتها في نهاية المدة المحاسبية التي عادة ما تكون سنة تقييمية واحدة ومعروفة الاسباب التي ادت الى تلك النتائج واقتراح الحلول اللازمة للتغلب على تلك الاسباب , بهدف الوصول الى اداء جيد في المستقبل^(٨), ويرى المعماري ان تقييم الاداء على المستوى الانتاجي للمشروع الصناعي او المؤسسة يهدف الى دراسة الاهداف المرسومة والاهداف المتحققة فعلا , ثم ايجاد الانحرافات بينهما وايجاد الحلول لتصحيح تلك الانحرافات, كما يهدف الى دراسة الجانب الوظيفي اللازم لمعرفة كفاءة استخدام الموارد المتاحة للمشروع^(٩).

من خلال ما تقدم يمكن القول بان عملية تقييم كفاءة الاداء للمشروعات تعني: "ايجاد مقياس يمكن من خلاله معرفة مدى تحقيق المشروع للأهداف التي اقيم من اجلها ومقارنة تلك الاهداف, بالأهداف المخططة , ومعرفة وتحديد مقدار الانحرافات عن ما تم تحقيقه فعلا , مع تحديد اسباب تلك الانحرافات واساليب معالجتها^(١٠) , او انها تعني: اداة تستخدم للتعرف على نشاط المشروع , مستهدفا قياس النتائج المتحققة ومقارنتها بالأهداف المخططة مسبقا , بغية التعرف على الانحرافات وتحديد اسبابها مع تحديد الوسائل الكفيلة بمعالجتها وهذا يعني ان جوهر عملية تقييم كفاءة الاداء تتمثل بالمقارنة بين ما هو متحقق فعلا وما هو مستهدف وخلال فترة زمنية معينة وهي السنة عادة^(١١).

ثانيا : اهداف تقييم كفاءة الاداء Goals of Performance Evaluation

تستهدف عملية تقييم الاداء تحقيق ما يأتي ^(١٢) :

- ١- الوقوف على مستوى انجاز الوحدة الاقتصادية للوظائف المكلفة بأدائها مقارنة بتلك الوظائف المدرجة في خطتها الانتاجية .
- ٢- تحديد مسؤولية كل مركز في الوحدة الاقتصادية عن مواطن الضعف والخلل , وذلك من خلال قياس انتاجية كل قسم من اقسام العملية الانتاجية , وتحديد انجازاته سلبا ويجابا والذي من شأنه ان يخلق منافسة بين الاقسام باتجاه رفع مستوى الوحدة الاقتصادية وادائها .
- ٣- الوقوف على كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة يحقق عائدا أكبر بتكاليف اقل وبجودة اعلى.
- ٤- معرفة النتائج غير المستهدفة او العرضية التي يمكن ان تنتج عن تنفيذ البرنامج .
- ٥- معرفة التكلفة المباشرة وغير المباشرة المادية والاجتماعية للبرامج او المشروع قيد التنفيذ .
- ٦- التحقق من مستوى او درجة النجاح التي وصل اليها المشروع او البرنامج العام في حل المشكلة او تحقيق المنفعة المقصودة .
- ٧- اكتشاف الانحرافات التي يمكن ان تحصل بين التنفيذ والتخطيط لاتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة .

ثالثا : وظائف تقييم كفاءة الاداء .

ويمكن تحديد وظائف تقييم الاداء بما يأتي ^(١٣) :

- ١- التعرف على مدى تحقق الاهداف المرسومة للوحدة الاقتصادية من خلال متابعة تنفيذ الاهداف الموضوعية لها من الناحيتين الكمية والنوعية وفي غضون المدة الزمنية المحددة لها .
- ٢- تحديد الانحرافات عن الاهداف الموضوعية مع بيان اسباب تلك الانحرافات وتحديد المراكز الادارية والانتاجية المسؤولة عنها.

٣- البحث والتحري لإيجاد الحلول والوسائل المناسبة لمعالجة الانحرافات والاختناقات والحيلولة دون وقوعها في المستقبل .

٤- الرقابة على كفاءة الاداء الانتاجي , للتأكد من قيام المشروع بممارسة نشاطه وتنفيذ اهدافه بكفاءة عالية , والتأكد من استخدام ما لديه من مدخلات وبأقصى كفاءة ممكنة .

رابعاً: اسس ومراحل تقييم كفاءة الاداء .

يمكن القول , ان هناك مجموعة من الاسس التي لا بد من اعتمادها في تقييم كفاءة الاداء للمشروعات وهذه الاسس هي ^(١٤) :

١- تحديد اهداف المشروع Determination of Project Objectives .

ان الغاية الاساسية من اقامة اي مشروع هي تحقيق هدف رئيسي اضافة الى جملة من الاهداف الثانوية , ولما كانت احدى وظائف دراسة كفاءة الاداء , هي التعرف على امكانيات تحديد تلك الاهداف التي تقتض ان تكون محددة وواضحة لكافة العاملين والمسؤولين بالمنشأة , لذا فان الاعتماد على المؤشرات العلمية والعملية في دقة تحديد تلك الاهداف امر غاية في الاهمية , حيث ان التحديد الدقيق لأهداف المشروع , يتطلب ترجمة اهداف المشروع الى عدد من الاهداف الجزئية التي تخص الوحدات والاقسام الرئيسية في المشروع , وهذا يعني ضرورة ترجمة الهدف العام للمنشأة الى اهداف اقتصادية واجتماعية . ونظراً لتعدد مجالات وانشطة المشروع هذا مما ادى الى تعدد الاهداف بتعدد تلك المجالات والانشطة , مثل مجال الربحية والتسويق والقيمة المضافة , والموارد المالية اللازمة لعملية التمويل واهداف تتعلق بأداء العاملين وتحديد مراكز المسؤولية , اضافة الى ضرورة الموازنة بين الاهداف القصيرة الامد والبعيدة المدى

٢- تحديد مراكز المسؤولية:

من العناصر الاساسية الهامة لتقييم كفاءة الاداء في اي مشروع , هي ضرورة تحديد مراكز المسؤولية الادارية المتعددة ضمن اطار المشروع , وتعرف المسؤولية بانها "الالتزام والتعهد الذي يلتزم به المرؤوس تجاه رئيسه في تنفيذ ما عهد اليه من واجب ^(١٥) .

ولما كانت عملية تقييم كفاءة الاداء لا تقتصر على معرفة مدى تحقق الوحدة الانتاجية لأهدافها , بل يمتد ذلك ليشمل تفسير الانحرافات وتحليلها وتشخيص اسبابها وتحديد الجهة المسؤولة عنها , هذا مما يستدعي تقسيم الوحدة الانتاجية الى مراكز مسؤولية متعددة , لكي يتم ربط الانحرافات بالمراكز التي اخفقت في انجازها بالمستوى والكفاءة المطلوبة منها ,ومن ثم محاولة دفع تلك المراكز للمساهمة في وضع الحلول المناسبة لتلك الانحرافات في محاولة للتخفيف من حدتها او تجاوزها مستقبلا .

٣- تحديد الخطط التفصيلية لإنجاز الفعاليات التي تمارسها المنشأة :

من اجل ضمان استمرار العمليات الانتاجية بالشكل المطلوب , فان ذلك يتطلب وضع الخطط التفصيلية لجميع اوجه ونشاطات المنشأة او المشروع , مع بيان الموارد والطاقات المادية والبشرية اللازمة لتنفيذها والتي تضمن تحقق الاهداف وباقل كلفة ممكنة , كما لا بد ان تتصف تلك الخطط بمستوى معين من المرونة , بحيث تسمح بإجراء بعض التعديلات عليها عند الضرورة .

وعلى هذا الاساس، لا بد ان تحدد الخطط التفصيلية على ضوء ما يلي :

أ- يجب ان تكون الاهداف العامة والجزئية واضحة , بحيث يمكن الوصول اليها بعيدا عن الغموض والاجتهاد والحكم الشخصي .

ب- ضرورة تغطية الاهداف المحددة جميع اوجه النشاط في المشروع .

ت- ضرورة التناسق بين اهداف الاقسام والفروع التي يضمها المشروع .

ث- ضرورة مساهمة جميع الافراد في صياغة تلك الاهداف والذين سوف يساهمون في تنفيذها ضمن حدود مسؤولياتهم .

ج- ان تكون الاهداف قابلة للتكيف مع تغير الظروف مع ضرورة الالتزام بتنفيذ الاهداف المحددة في حالة عدم تغير الظروف .

٤- تحديد معايير تقييم كفاءة الاداء .

ان عملية تحديد المعايير تعتبر من الخطوات الاساسية في عملية التقييم , لكن تعدد هذه المعايير اصبح يشكل مشكلة صعبة في الوقت الحاضر , حيث اصبحت هناك استحالة تطبيق كافة المعايير سواء التجارية منها ام الاجتماعية , وهنا من الضروري التأكيد على مسالة الاختيار بين تلك المعايير بما يتناسب والاهداف المحددة للمشروع ولأقسامه المختلفة , وعادة فان هذه المعايير تختلف من وحدة الى وحدة انتاجية اخرى وذلك باختلاف طبيعة العملية الانتاجية وباختلاف الاهداف المرسومة والمحددة وباختلاف الفترة الزمنية .

٥- وجود جهاز مناسب للرقابة على تقييم الاداء .

ان نجاح عملية تقييم كفاءة الاداء في تحقيق اهدافها , تتطلب وجود جهاز مناسب للرقابة يختص بمتابعة ومراقبة التنفيذ الفعلي للأهداف المحددة , وتسجيل النتائج التي يحصل عليها . ونظرا للصلة الوثيقة بين فاعلية الرقابة و مدى دقة وصحة البيانات والمعلومات المسجلة , لذا فان تطوير اجهزة الاتصال في المشروع , يعتبر امرا ضروريا من اجل الحصول على المعلومات المطلوبة لمختلف الاغراض وبالدقة اللازمة .

اما المراحل الاساسية في عملية تقييم كفاءة الاداء فتتمثل بما يلي:

- أ- مرحلة جمع البيانات الاحصائية اللازمة لدراسة المشروع بصورة مفصلة ولكافة جوانبه وانشطته.
 - ب- مرحلة التحليل الفني والمالي للمشروع , فبعد حصول على البيانات المطلوبة يتم بعد ذلك تحليلها والوصول الى نتائج معينة .
 - ت- مرحلة الحكم على النتائج في المرحلة السابقة , وطبيعة الانحرافات سواء كانت نوعية والتي تتعلق بمدى اختلاف الوحدات المنتجة عن المواصفات النوعية المحددة , وقد يكون الانحراف قيميا , بسبب انخفاض الكمية المنتجة او فنيا بسبب اختلال في العلاقات الانتاجية بين الاقسام المختلفة في المشروع مما ينعكس بظهور بعض الاختناقات .. الخ .
- ويمكن تلخيص مراحل تقييم الاداء بالشكل الاتي :

- التعرف على اساليب خطة التنفيذ .
- التعرف على معايير ومقاييس الاداء .
- قياس الاداء الفعلي .
- مقارنة الاداء الفعلي بالاداء المخطط .
- تحديد الانحرافات واسبابها والمراكز المسؤولة عنها .
- معالجة تلك الانحرافات .

اذ ان الغاية من التقييم لا تنتهي عند معرفة الانحرافات بين التنفيذ والتخطيط , بل الالم من ذلك كله هو تصحيح المسار باتخاذ الاجراءات التي تقتضيها كل حالة او يستحقها كل موقف , لتصويب الاداء باتجاه تحقيق الاهداف وانجاز الانشطة وفق ما هو مخطط لها , خصوصا اذا ما تم التقييم قبل واثاء التنفيذ . اما التقييم بعد الانتهاء من التنفيذ فانه يمكن الاستفادة منه في تنفيذ البرامج والمشاريع اللاحقة من جهة , وتحديد الاشخاص او الجهات المسؤولة عن الانحراف ان وجد , واسبابها لغرض معالجتها من جهة ومن ثم مساءلة المقصرين لمنع تكرار ذلك في المرات المقبلة من جهة اخرى , (16) .

المبحث الثاني: الشركات العامة ودورها في التنمية الاقتصادية والعوامل التي أسهمت في قيامها:

للمشروعات العامة دور كبير في النهوض بالاقتصاد الوطني للعديد من الدول ولا سيما في اعقاب حملة التأميمات التي سادت العالم بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة الازمات الاقتصادية التي تعرضت لها تلك البلدان ولفشل الاقتصاد الحر في مواجهة تلك الازمات هذا بالإضافة الى ظهور حركات التحرر وحصول الدول التي كانت تحت هيمنة الاستعمار على استقلالها والدور الذي كانت تلعبه تلك الشركات في مساندة الاستعمار ورغبة الحكومات الجديدة في معاقبة اصحاب هذه الشركات . لذلك اصبح تدخل الدولة مطلوبا وحتميا لحماية مصالحها ومقاومة عدد من الازمات المالية كالتضخم والفساد الاقتصادي والبطالة وغيرها , وهنا اتخذت المشروعات العامة اشكالا متعددة كالشركة العامة او شركة القطاع العام او المنشأة الاقتصادية او المؤسسة العامة او الهيئة العامة . فالشركات العامة وفق القانون العراقي رقم ٢٢ لسنة

١٩٩٧ قانون الشركات العامة هي اجهزة تنشؤها الدولة لتباشر من خلالها النشاط الاقتصادي , الصناعي , التجاري, الزراعي, والمالي الذي اصبح من صميم اختصاصها في ظل النظام الاشتراكي. حيث تخضع الشركات العامة للقانون الاداري كونها اجهزة حكومية تهدف الى تحقيق المنفعة العامة وهنا لا يكون الربح همها الاكبر بحكم ما تقوم عليه من فلسفة اقتصادية واجتماعية. لذلك تعتبر المشاريع الحكومية تلك من اهم المشاريع التي تخدم المواطن والمجتمع في أي بلد ما. والتي تسعى الى تحقيق اهداف متنوعة تخدم الاجيال وتلبي احتياجاتهم بطريقة مميزة وفعالة من خلال ما ترصده الحكومات لتنفيذها من ميزانيات ضخمة وتسهيلات عدة في المجال الصحي والغذائي والتعليمي والصناعي والزراعي والسياحي ومشاريع المعلوماتية وغيرها من المجالات الحيوية التي تحقق تسهيل الحياة وتطويرها. وان تحقيق المنفعة العامة هو الهدف الاساس للمشاريع العامة سواء تحقق ربح من قيام هذا المشروع او لم يتحقق, فقد تتجسد هذه المنفعة في بيع سلعة او تقديم خدمة بسعر تكلفتها او باقل. ولكن يجب الا يفهم ذلك ان المشروعات العامة لا تهتم اطلاقا بالربح بل يجب الا يتم ذلك على حساب تحقيق الاهداف التي انشئ المشروع العام من اجلها , كقيام بعض المشروعات الوطنية المرتبطة بالأمن القومي للدولة مثل صناعة الاسلحة والذخائر, او اخرى تقام لاعتبارات اقتصادية وطنية كإنشاء الدولة المنتجة للنفط مصافي لتكريره او اسطولا بحريا لنقله, او انشاء قاعدة من الصناعات الثقيلة كأساس للتنمية, او بعض المشروعات المترتبة الحيوية بالأمن الغذائي كالشركة العامة لتجارة الحبوب وغيرها .وقد تقوم الدولة بإنشاء مشروعات وبيع منتجاتها باقل من التكلفة لاعتبارات اجتماعية , كما في حالة الخبز والمنسوجات والادوية ... الخ .وهناك مشروعات المنافع العامة التي تنتج الخدمات الاساسية والبنية التحتية (مثل النقل والمواصلات , ومحطات الكهرباء , ... الخ).

اولا : مفهوم الشركات العامة.

تعرف الشركات العامة بانها: اجهزة تنشؤها الدولة لتباشر من خلالها النشاط الاقتصادي , الصناعي , والتجاري , والزراعي , والمالي , والخدمي^(١٧). كذلك يمكننا تعريف الشركات العامة بانها: "وحدات

اقتصادية تقوم على تنفيذ مشروع اقتصادي معين وفقا للخطط التي ترسمها الدولة لتحقيق اهداف المجتمع وبالتالي فإننا نراها تتفق وتشارك مع الهيئات والمؤسسات العامة في كونها تعد منظمات ادارية مرفقية تابعة للدولة ومتمتعة بالشخصية الاعتبارية وتتولى ادارة مرفق عام معين بهدف تحقيق اغراض معينة^(١٨). في حين عرفها المشرع العراقي بانها: "الوحدة الاقتصادية الممولة ذاتيا والمملوكة بالكامل للدولة التي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والاداري وتعمل وفق اسس اقتصادية"^(١٩). كما يمكن تعريفها على انها: "وحدات اقتصادية تقوم على تنفيذ مشروع اقتصادي معين وفقا للخطط التي تصنعها الدولة , لتحقيق اهداف المجتمع , وبالتالي فإننا نراها تتفق وتشارك مع الهيئات والمؤسسات العامة في كونها تعد منظمات ادارية مرفقية تابعة للدولة ومتمتعة بالشخصية الاعتبارية , وتتولى ادارة مرفق عام معين بغرض تحقيق اغراض معينة"^(٢٠) . وتنشأ الشركات العامة للأسباب التالية^(٢١) :

أ- تحقيق السيطرة على المفاصل الرئيسية للاقتصاد .

ب- تحقيق التنمية والمنافع الاجتماعية و ليس لأغراض الربح بشكل رئيس .

ت- توفير الفائض التجاري لتمويل التنمية الاقتصادية للبلد .

ثانيا : مزايا وسمات الشركات العامة^(٢٢).

١- الاستقلال الاداري: تتمتع المؤسسات العامة بشخصية قانونية مستقلة عن شخصية الدولة , حيث تكون لها اوسع السلطات في ادارة شؤونها وتصريف امورها , واختيار موظفيها , ولكن يجب ان يلاحظ ان هذه الاستقلالية ليست مطلقة اذ تظل المؤسسات العامة جزءا من الدولة وتابعة لها من حيث التوجه والاشراف والرقابة , وذلك اما بشكل مباشر واما عن طريق الاجهزة الرقابية المتخصصة التي تنشأها الدولة لهذا الغرض , كالقضاء الاداري وجهاز التفتيش والرقابة , ويترتب على الاستقلالية الادارية للشخص الاعتباري العام عن الدولة انه بإمكان الغير , سواءا كانوا اشخاصا طبيعيين او اشخاصا اعتبارية , مقاضاتها وحدها عن طريق ممثلها القانوني دون الحاجة الى مقاضاة الدولة^(٢٣). كما ويترتب على هذا الاستقلال ان المؤسسة العامة وحدها المؤهلة قانونا بالدفاع عن مصالحها الذاتية .

٢- الاستقلال المالي: ويقتضي هذا الاستقلال بتمتع المؤسسة العامة بميزانية مستقلة وذمة مالية منفصلة عن الذمة المالية للدولة , فالأموال التي تخصص لها من قبل الدولة او التي تحصل عليها , كإيرادات نتيجة الخدمات التي تقدمها تدخل في ذمتها المالية الخاصة وتستقل بالتصرف فيها وفي حدود اغراضها .

٣- ممارسة امتيازات السلطة العامة: المؤسسة العامة تعتبر رغم استقلاليتها الادارية والمالية جزءا لا يتجزأ من كيان الدولة وجهازا من اجهزتها لممارسة جزء من سلطتها وسيادتها , ومن هنا كان من الطبيعي ان تتمتع بامتيازات ووسائل السلطة العامة التي تتمتع بها الدولة , واللازمة لتحقيق اهدافها المتمثلة في تنفيذ سياسة المشرع واشباع الحاجات العامة.

وتكمن هذه الامتيازات بالاتي :

- أ- جواز نزع الملكية الخاصة للأفراد للمصلحة العامة .
 - ب- تمنع اللجوء الى حق التنفيذ الجبري لضمان احترام قراراتها من قبل المخاطبين باحكامها .
 - ت- حق المؤسسة في استعمال طرق الحجز الاداري المباشر لاستيفاء حقوقها لدى الغير .
 - ٤- الخضوع لأحكام القانون الاداري :
- تخضع المؤسسات العامة عند ممارستها لأوجه نشاطها وفي علاقتها مع غيرها من الاشخاص الاعتبارية او مع الافراد لقواعد القانون العام , وعلى الاخص لقواعد القانون الاداري المتميزة والمستقلة عن قواعد القانون المدني والتجاري , ويتجلى هذا الخضوع في الامور التالية :
- أ- تعتبر القرارات احادية الجانب الصادرة عن المؤسسة العامة بمثابة قرارات ادارية ^(٢٤) وهذه القرارات غير قابلة للطعن فيها الا بالإلغاء امام دوائر القضاء الاداري وحده ووفقا لشروط واجراءات معينة .
 - ب- العاملون لدى المؤسسة العامة هم موظفون عامون يخضعون لأحكام القانون الاداري ويختص القضاء الاداري وحده بالفصل في طلباتهم المتعلقة بشؤونهم الوظيفية.
 - ت- العقود التي تبرمها المؤسسة العامة مع الغير تعتبر كأصل عام عقودا ادارية ^(٢٥) .

ث- الاموال التي تستخدمها المؤسسة العامة اموالا عامة تتمتع بحماية قانونية متميزة اذا لا يجوز التصرف فيها ولا الحجز عليها ولا اكتسابها بالتقادم .

اذا فالمؤسسة العامة شخص من اشخاص القانون العام تقوم الدولة بانشائها وتمنحها الشخصية المعنوية المستقلة , وتعهد لها بممارسة بعض الاختصاصات على اساس وظيفي , بادارة مرفق او مؤسسة عامة لكي تتولاها بقدر كبير من المرونة وحرية الحركة دون الروتين الحكومي , ويتمتع منتسبيها بصفة الموظفين العموميين , وهي تمنح طابع السلطة العامة والامتيازات الاستثنائية التي تمكنها من ممارسة اختصاصاتها تحقيقا للصالح العام^(٢٦).

ثالثا : دور الشركات العامة في التنمية الاقتصادية .

تحتل المشروعات العامة في عالمنا المعاصر مركزا هاما في اقتصاد أي دولة عصرية. وتنشأ هذه المشروعات لاعتبارين رئيسيين , اولهما ايدولوجي والاخر نفعي - عملي , ولقد تشابك هذان الاعتباران وتداخل لدرجة انه لم يعد من السهل ان نميز بين ايدولوجيات الدول المختلفة وفقا لدور المشروعات العامة في اقتصادها . حيث اصبحت بعض الدول التي تتبنى النظام الاقتصادي الحر في غرب اوربا واسيا تعتمد على دور المشروعات العامة في تنمية ودعم اقتصادها, بدرجة لا تقل عن اعتماد بعض الدول التي تتبع النظام الاقتصادي الموجه . وبذلك اصبحت نظرة الدول الحديثة اكثر استجابة وتقبل لدور تلك المشروعات وفقا لما تمليه الظروف الموضوعية لكل دولة , وبالتالي فان الانتماء الفكري لم يعد عاملا حاسما في تبني هكذا مشاريع من عدمه .

وفي ضوء بروز هذه السياسات اصبحت المشروعات العامة تمارس دورا قياديا في عملية التنمية الاقتصادية في كثير من دول العالم . فالمشروع العام هو الاداة الحاسمة التي يتسنى للدولة النامية عن طريقه تعبئة وتوجيه عناصر الانتاج اللازمة والكافية لمقتضيات الانتاج الحديث , نظرا لما يتطلبه مثل هذا الانتاج من حجم اقتصادي كبير , وتقدم تقني واداري , ومهارة تجارية قادرة على التفاعل الايجابي مع السوق العالمية .

من هذا المنطلق فإن المشروع العام في الدول النامية أصبح هو السائد , ليس في النشاطات غير التجارية فحسب وإنما في النشاطات التجارية أيضا , فهو الذي يقوم بمهمة التحديث, وييسر فتح المجالات الاقتصادية والتقنية الجديدة . ولعل الهيكل الراهن للملكية الصناعية في دول أوروبا الغربية يبرهن لنا على تزايد أهمية الدور الذي يلعبه المشروع العام التجاري في دعم اقتصاد هذه الدول ذات الجذور الرأسمالية واستمرار تقدمها^(٢٧). فنمو المشروعات التجارية العامة منذ مطلع الستينات في هذه الدول كان وليدا لسياسات اقتصادية وطنية تهدف الى منع تقهقر القطاع الصناعي , وضمان انشاء المشروعات الصناعية المجدية واللازمة لدعم التطور التقني والاقتصادي , والتي لو ترك امر انشائها لمبادرات القطاع الخاص لما تحقق المطلوب منها بالصورة المرجوة , او لما قامت اساسا. ولقد عبر "ستورت هولند" عن هذه الظاهرة حيث قال: (انه بينما برزت المشروعات العامة في أوروبا الغربية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة نتيجة للتأميم القائم على سياسة اعادة توزيع الثروة و الدخل , فان نشوء الجيل الجديد منها في الستينات اصبح مرهونا: اما بفشل القطاع الخاص في ضمان استمرار الصناعات القائمة , واما بعدم قدرته على القيام بالمبادرات الضرورية لتأسيس الصناعات الجديدة التي يمكن قيامها^(٢٨)).

المبحث الثالث: التحليل المالي للشركة العامة للتجهيزات الزراعية:

أولاً: مفهوم التحليل المالي .

يعرف التحليل المالي بانه: "أداة للكشف عن مناطق القوة والضعف وفي السياسات التي تؤثر في الربحية وتقييم أداء المنشآت , معتمدا على البيانات التي تظهر في الميزانية العمومية وقائمة الدخل .^(٢٩) ويعرف بانه "عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات وكذلك في تشخيص اية مشكلة مالية موجودة وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل .^(٣٠)

كما يمكن تعريف التحليل المالي على انها " دراسة للقوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف اظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم واثار هذه

التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المنشأة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم أداء هذه المنشآت وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات السليمة . (٣١)

كذلك يعرف بأنه "تحليل القوائم المالية وخاصة قائمة المركز المالي وقائمة الدخل بغرض استخراج مؤشرات مالية تساعد في قراءة الأرقام الواردة بها وتشخيص المركز المالي وقياس الأداء . (٣٢)

من خلال هذه التعريفات يتضح لنا ان التحليل المالي عبارة عن دراسة منظمة وشاملة تعتمد بالدرجة الأساس على البيانات المالية للمؤسسة , يستخرج منها مؤشرات مالية قابلة للفهم والمقارنة , يمكن من خلالها تحديد الانحرافات وترشيد القرارات .

ثانياً: وظائف التحليل المالي .

ان وظيفة التحليل المالي تقوم بالأساس على اناعة طريق متخذي القرار لاتخاذ افضل القرارات التي تعود على المؤسسة بالربح والسير لتحقيق هدفها وبقائها في بيئة متغيرة باستمرار , ومن بين القرارات التي حددها التحليل المالي ما يلي (٣٣)

قرار الاستثمار: يعطي التحليل المالي مؤشرات يمكن الاعتماد عليها في قرارات الاستثمار وجودته و المنافع المترتبة على هذا الاستثمار والعائد المتوقع منه لذا فان اغلب المستثمرون يعتمدون بالأساس على التحليل المالي في قراراتهم .

أ- قرار التمويل : تعتمد البنوك وجهات التمويل على التحليل المالي لاعطائهم مؤشرات عن قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها , والمزيج التمويلي والخطر الناتج عن هذا التمويل , لضمان الحصول على عوائد مجزية لهذا التمويل .

ب- قرار التخطيط والرقابة المالية : تعتمد إدارة المؤسسة على التحليل المالي لمعرفة مواطن الضعف لوضع الإجراءات المناسبة للتغلب عليها , ووضع السياسات المالية المناسبة لمواجهة التحديات المستقبلية

ثالثاً: اهداف التحليل المالي .

يمكن القول بان التحليل المالي عبارة عن عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية الى معلومات ومؤشرات تستعمل كاساس لاتخاذ قرارات رشيدة من اجل تعزيز الاتجاهات الإيجابية في المؤسسة ولمعالجة بعض الممارسات الخاطئة , بشكل عام يهدف التحليل المالي الى تحقيق ما يلي^(٣٤) اكتشاف الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة .

أ- دراسة قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها وقدرتها على الاقتراض .

ب- تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة في المؤسسة ومعرفة مدى جدوتها .

ت- الحكم على كفاءة الإدارة في تحقيق اهداف المؤسسة وتعظيم ثروة ملاكها .

ث- تقييم مدى جدوى الاستثمار في هذه المؤسسة .

ج- معرفة اتجاهات أداء المؤسسة .

ح- المساعدة في الرقابة والتخطيط والتقييم للمؤسسة .

رابعاً : تحليل القوائم المالية الخاصة بالشركة.

ويتم اعتماد نسب الربحية وإدارة الأصول والسيولة والمديونية في التحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالشركة, كذلك تم اعتماد مؤشرات الأرباح المتحققة والايادات الجارية والمصاريف الجارية والأصول ونسب التطور فيها.

أ- التحليل المالي باستخدام نسب الربحية

ان ربحية أي شركة ما هي الا محصلة لمختلف السياسات المتخذة في ادارة مختلف شؤونها , لذا فان التحليل بالنسب الاخرى يوفر معلومات تعبر عن الطريقة التي تدار بها الشركة , اما نسب الربحية فتعبر عن مدى كفاءة ادارة الشركة في اتخاذ قراراتها الاستثمارية , والمالية .

وتقيس نسب الربحية مدى كفاءة الشركة في تحقيق الارباح من المبيعات والاصول وحقوق المالكين , لذلك نجد ان نسب الربحية هي محط اهتمام المستثمرين والادارة والمقرضين , فالادارة تستطيع التحقق من مدى نجاح سياستها , والمقرضون يشعرون بالامان عند اقراض المشاريع التي تحقق الارباح , حيث ان

هذه النسب تبين مدى كفاءة ادارة المؤسسة في استغلال مواردها المتاحة في تحقيق الرباح أي قدرتها على تحقيق اعلى ربحية ^(٣٥) , كما توصف بانها مجموعة النسب التي تربط الارباح بالمبيعات لتعبر عن قدرة نشاط البيع على توليد الارباح ^(٣٦) .

١- هامش مجمل الربح (Gross Profit Margin) .

تعبر هذه النسبة عن العلاقة بين سعر الخدمات وتكلفتها , فمجمل الربح هو عبارة عن الفرق بين تكلفة الخدمة وسعر بيعها , واهم ما تعبر عنه هذه النسبة هو مدى كفاءة الادارة في التعامل مع عناصر تكلفة الخدمات , ومدى قدرتها في السيطرة عليها وتحافظ هذه النسبة في كثير من الحالات على معدل ثبات معقول في حالة استقرار اسعار البيع وتكاليف الخدمات , وتحتسب من خلال المعادلة التالية ^(٣٧) :

$$\text{هامش مجمل الربح} = \text{مجمل الربح} \div \text{الايادات} \times 100\%$$

٢- العائد على اجمالي الاصول (Return on Total Assets) .

وهو قدرة الوحدة الاقتصادية على استخدام اصولها لتحقيق الربح , ويعتبر مؤشرا مهما لقياس مدى قدرة الشركة على الاستثمار في اصولها بما يحقق العائد المناسب , حيث تقيس كفاءة الادارة في استخدام الاصول لتوليد الارباح الصافية , وكلما زادت هذه النسبة دلت على كفاءة هذه الوحدة في استغلال اصولها , ويسمى ايضا بالعائد على الاستثمار ويحتسب من خلال المعادلة التالية ^(٣٨) :

$$\text{العائد على اجمالي الاصول} = \text{صافي الربح} \div \text{اجمالي الاصول} \times 100\%$$

٣- العائد على حقوق الملكية (Return on Common Equity) .

وتعد هذه النسبة مقياسا شاملا للربحية , كونها تقيس العائد المالي المتحقق كنسبة مئوية من حقوق المساهمين في الشركة , وبالتالي معدل الربح الصافي الذي يجنيه المستثمرون من استثمار اموالهم , كمردود على المخاطر التي يواجهونها , وتعطي مؤشرا جيدا على مدى كفاءة الادارة في توظيف اموال المساهمين , وتحتسب من خلال المعادلة التالية ^(٣٩) :

العائد على حقوق الملكية = صافي الربح \ مجموع حقوق الملكية × ١٠٠ %

ب- التحليل المالي باستخدام نسب ادارة الاصول (نسب النشاط) .

تعتبر النسب هذه مؤشر مهم على مدى كفاءة ادارة الشركة في توزيع مواردها المالية توزيعا مناسباً على مختلف انواع الاصول , كما تقيس مدى كفاءتها في استخدام اص ولها لانتاج اكبر قدر ممكن من السلع والخدمات لتحقيق اكبر حجم ممكن من المبيعات وبالتالي زيادة ارباحها .وتقوم هذه النسب على المقارنة بين صافي المبيعات وجميع الاستثمارات في مختلف انواع الموجودات , مع افتراض وجود توازن معقول بين صافي المبيعات ومختلف انواع الموجودات من موجودات ثابتة وبضاعة ومدينون , بحيث تساعد في الكشف عن أي خلل قد يطرأ على هذا التوازن .

١- معدل دوران المخزون (Inventory Turnover) .

تشير هذه النسبة الى عدد مرات تصريف المخزون لدى الشركة , وكلما ارتفعت هذه النسبة اعطت مؤشراً ايجابياً على اداء ادارة المبيعات في الشركة بحيث تستطيع الشركة ان تحقق ارباحاً اكبر باستخدام هامش ربح اقل من الشركات المماثلة التي لديها معدل دوران مخزون اقل , وتعتبر هذه النسبة ميزة تنافسية كبيرة يمكن الاستفادة منها , ويمكن احتسابها من خلال المعادلة التالية ^(٤٠) :

معدل دوران المخزون = الايرادات \ البضاعة

كما يمكن استخراج مدة الاحتفاظ بالمخزون من خلال المعادلة التالية ^(٤١) :

متوسط مدة الاحتفاظ = البضاعة * ٣٦٠ \ الايرادات

٢- متوسط فترة التحصيل (The Days Sales Outstanding DSO)

فترة التحصيل هي ال فترة الزمنية (بالايام) التي يتوجب ان تنتظرها الشركة لغرض قبض ثمن مبيعاتها الآجلة نقداً , كما انها ايضا عدد الايام اللازمة لتحصيل الرصيد القائم من الحسابات المدينة في فترة

معينة بافتراض التزام المدينين في فترة معينة بافتراض التزام المدينين بالدفع في المواعيد المتفق عليها , ويمكن احتسابها من خلال هذه المعادلة ^(٤٢) قياس كفاءة الشركات الزراعية:

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \text{الذمم المدينة} * ٣٦٠ \backslash \text{الايرادات}$$

٣- معدل دوران الاصول الثابتة (Fixed Assests Turnover) .
ويستخدم لقياس مدى كفاءة ادارة الشركة في استخدام موجوداتها غير المتداولة لزيادة ايراداتها وتحقيق ارباح , وتحتسب من خلال المعادلة ^(٤٣) :

$$\text{معدل دوران الاصول الثابتة} = \text{الايرادات} \backslash \text{الاصول الثابتة}$$

٤- معدل دوران اجمالي الاصول (Total Assets Turnover) .
ويشير الى مقدار المبيعات المتحققة من وحدة النقد المستثمرة في اجمالي الاصول (الثابتة والمتغيرة) , وكلما زاد هذا المعدل فهو مؤشر لكفاءة وفاعلية ادارة الوحدة الاقتصادية في استغلال الاموال المستثمرة في اصولها ويعتبر من اشل مقاييس الكفاية كونه يعد مؤشرا لقدرة الاستثمارات في الموجودات على تحقيق الايرادات ويمكن احتسابه من خلال المعادلة التالية ^(٤٤) :

$$\text{معدل دوران اجمالي الاصول} = \text{الايرادات} \backslash \text{اجمالي الاصول}$$

ت - التحليل المالي باستخدام نسب السيولة :
تهدف هذه المجموعة من النسب الى تقييم القدرة المالية للشركة , حيث يمكننا من خلالها تسليط الضوء على جوانب مهمة قد لا تظهرها البيانات المالية العادية بوضوح
١- نسبة التداول (Current Ratio) .
تستخدم نسبة التداول كمعيار اولي وجوهري للتعرف على قدرة الشركة في مواجهة التزاماتها القصيرة الاجل من موجوداتها المتداولة ويمكن احتسابها من خلال المعادلة التالية :

نسبة التداول = الأصول المتداولة \ الالتزامات المتداولة

٢- نسبة السيولة السريعة (Quick Ratio) .

تستعمل هذه النسبة لاختبار مدى كفاية المصادر النقدية وشبه النقدية الموجودة لدى الشركة في مواجهة التزاماتها القصيرة الاجل دون الاضطرار الى تسيل موجوداتها من البضاعة, وتحسب من خلال المعادلة التالية :

نسبة السيولة السريعة = الأصول المتداولة - البضاعة \ الالتزامات المتداولة

ث - التحليل المالي باستخدام نسب ادارة المديونية .

تعتبر نسب ادارة المديونية مؤشر مهم لقياس مدى اعتماد الشركة على اموال الغير في تمويل صفقاتها واحتياجاتها .

١- نسبة المديونية (Debt Ratio) .

ويستعمل لقياس مدى مساهمة الديون في تمويل اصول الشركة, وكلما ازدادت هذه النسبة دلت على زيادة اعتماد الشركة على الدين في تمويل اصولها الامر الذي يؤدي الى زيادة المخاطر في الهيكل التمويلي للشركة , وتحسب من خلال المعادلة التالية :

نسب المديونية = اجمالي المطلوبات \ اجمالي الأصول

٢- نسبة المديونية الى حقوق الملكية (Debt To Equity Ratio)

توازن هذه النسبة التمويل المقدم من الدائنين لعمليات الشركة مع التمويل المقدم لنفس الغاية من قبل ملاكها, كما تعبر عن مدى المخاطر المالية لكلا الطرفين , حيث كلما ارتفعت هذه النسبة زادت احتمالية عدم قدرة الشركة على خدمة دينها وزادت مخاطر المقرضين , و يزيد ايضا مخاطر المستثمرين, لان عدم القدرة على خدمة الدين قد يؤدي الى الافلاس , ويعبر انخفاض هذه النسبة بشكل عام عن حماية افضل

للدائنين, ويعبر ايضا عن وجود قدرة كاملة على الاقتراض لدى الشركة, ويتم احتسابها من خلال المعادلة التالية :

$$\text{سبة المديونية الى حقوق الملكية} = \frac{\text{اجمالي المطلوبات}}{\text{اجمالي حقوق الملكية}}$$

التحليل المالي لأنشطة الشركة العامة للتجهيزات الزراعية , ويتضمن هذا التحليل ما يلي :

أ - التحليل المالي باستخدام نسب الربحية

١- هامش مجمل الربح (Gross Profit Margin) .

حققت الشركة اعلى هامش لمجمل الربح في العام ٢٠١٠ بواقع ٥٩,٢٦% واقل نسبة له كانت في العام ٢٠١٥ بواقع ٨,٤٠٦ - % , فيما كانت متذبذبة في باقي السنوات .

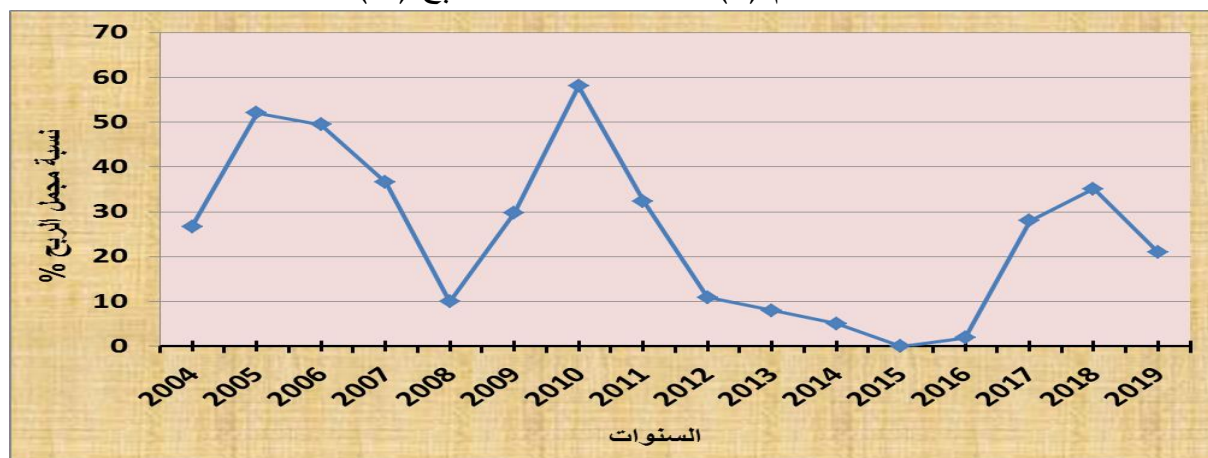
جدول رقم (١) هامش مجمل الربح

السنة	هامش مجمل الربح
٢٠٠٤	٢٦,٦١
٢٠٠٥	٥١,٩٣٤
٢٠٠٦	٤٨,٩٥٥
٢٠٠٧	٣٥,٠٨٨
٢٠٠٨	٩,٣٥٤
٢٠٠٩	٢٩,٦٦
٢٠١٠	٥٩,٢٦
٢٠١١	٢٢,٣٥٦
٢٠١٢	١٥,٧
٢٠١٣	٩,١٠٦
٢٠١٤	٨,٦٤

٢٠١٥	- ٨,٤٠٦
٢٠١٦	١,٣٨٨
٢٠١٧	٢٦,٠١
٢٠١٨	٣٢,٩٦
٢٠١٩	٢٠,٦

• الجدول من اعداد الباحث اعتمادا على تقارير ديوان الرقابة المالية للسنوات ٢٠١٩ - ٢٠٠٤ .

شكل رقم (1) نسبة هامش مجمل الربح (%)



٢- العائد على اجمالي الاصول (Return on Total Assets) .

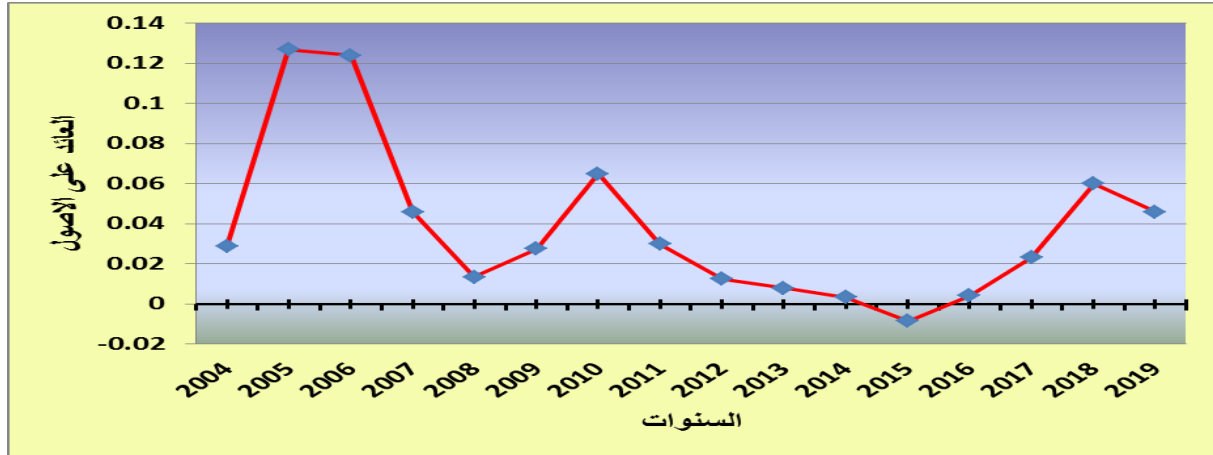
ونلاحظ من الجدول ادناه ان اعلى نسبة عائد على الاصول كانت عام ٢٠٠٥ بواقع ١٢,٦٧ كذلك شهد هذا العام اعلى معدل تطور مع سنة الاساس بواقع ٣٤١,٧٤ % , فيما شهد العام ٢٠١٥ اسوأ المؤشرات بواقع ٠,٨٤ - ومعدل تطور (انخفاض) مع سنة الاساس ١٢٩,٢١٧ - % , اما الاعوام الاخرى محل الدراسة فشهدت تذبذباً في معدل العائد صعوداً وهبوطاً بين الحدين الاعلى والادنى , وتمثل الاصول المتغيرة بمجموعها المستلزمات الزراعية التي تتعامل بها الشركة .

جدول رقم (٢) العائد على اجمالي الاصول ومعدل تغيره مع سنة الاساس

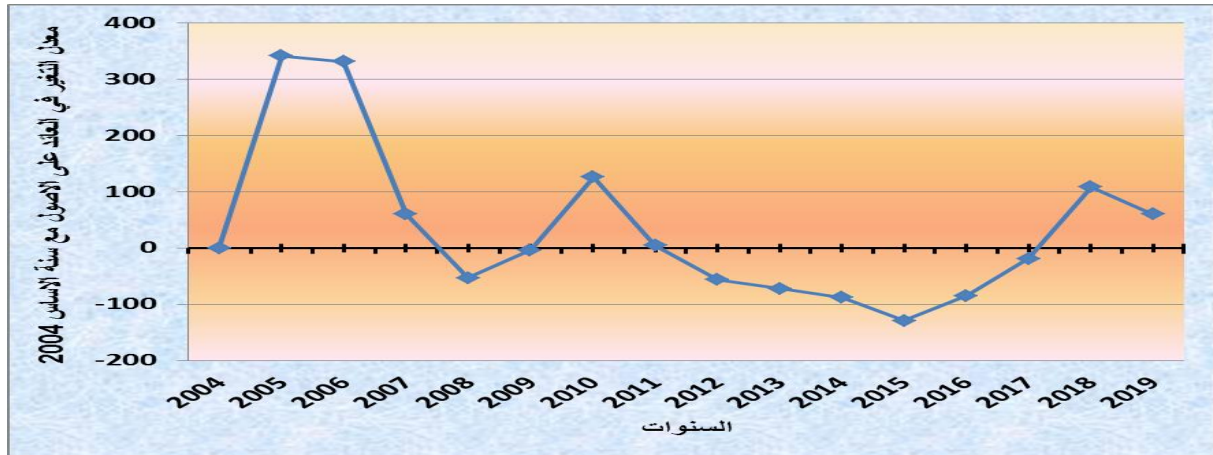
السنة	العائد على اجمالي الاصول	معدل التغير في العائد على الاصول مع سنة الاساس (٢٠٠٤) %
٢٠٠٤	٢,٨٧٥	السنة الاساس
٢٠٠٥	٦,٧٥٤	٣٤١,٧٤
٢٠٠٦	١٢,٤١٣	٣٣١,٣
٢٠٠٧	٤,٦	٦٠
٢٠٠٨	١,٣٥	- ٥٣,٠٤٣
٢٠٠٩	٢,٧٥٧	- ٤
٢٠١٠	٦,٤٨٢	١٢٦,٠٨٧
٢٠١١	٣	٤,٣٥
٢٠١٢	١,٢٦	- ٥٦,١٧٤
٢٠١٣	٠,٨٠٢	- ٧٢,١٧٤
٢٠١٤	٠,٣٤	- ٨٨,١٧٤
٢٠١٥	- ٠,٨٤	- ١٢٩,٢١٧
٢٠١٦	٠,٤٣	- ٨٥,٠٤٣
٢٠١٧	٢,٣٣٤	- ١٨,٩٦
٢٠١٨	٥,٩٢	١٠٨,٧
٢٠١٩	٤,٥٩	٦٠

• الجدول من اعداد الباحث اعتمادا على تقارير ديوان الرقابة المالية للسنوات ٢٠٠٤ - ٢٠١٩ .

شكل رقم (٢) العائد على الأصول



شكل رقم (٣) معدل التغير في العائد على الأصول مع سنة الأساس (٢٠٠٤)



٣- العائد على حقوق الملكية (Return on Common Equity) .

بلغ اعلی نسبة للعائد على حقوق الملكية في العام ٢٠٠٥ بواقع ١٠٥,٧٧٤ % فيما انخفض الى اقل قيمة في العام ٢٠١٥ بواقع ١١,١٢٨ - % .

جدول رقم (٣) العائد على حقوق الملكية .

السنة	العائد على حقوق الملكية
٢٠٠٤	٤٥,٤٨
٢٠٠٥	١٠٥,٧٧٤
٢٠٠٦	٩٩,٩
٢٠٠٧	٣٢,٦٠٧
٢٠٠٨	١٠,٩١
٢٠٠٩	٢٠,٤٦
٢٠١٠	٤٨,٥
٢٠١١	٢٦,٧٢
٢٠١٢	١٤,٠٧
٢٠١٣	٧,٩٧٢
٢٠١٤	٣,٧١٤
٢٠١٥	- ١١,١٢٨
٢٠١٦	٥,٣٦
٢٠١٧	٢٨,٦٣
٢٠١٨	٧١,٣٣
٢٠١٩	٤٥,٣١٧

• الجدول من اعداد الباحث اعتمادا على تقارير ديوان الرقابة المالية للسنوات ٢٠٠٤ - ٢٠١٩ .

ب- التحليل المالي باستخدام نسب ادارة الاصول (نسب النشاط) .

ويتضمن المؤشرات التالية:

٢- معدل دوران المخزون (Inventory Turnover) .

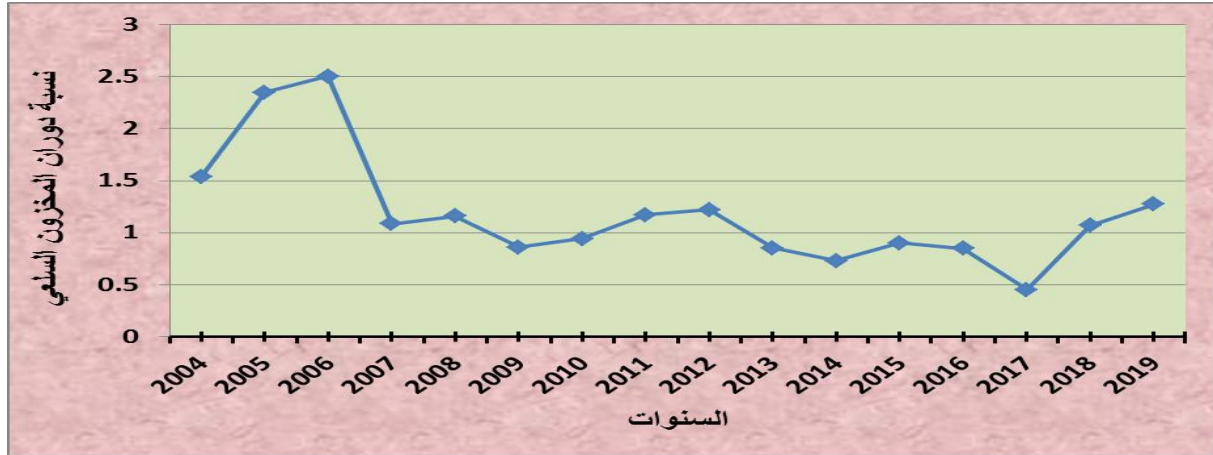
اعلى معدل شهده العام ٢٠٠٦ بواقع ٢,٦ قابله اقل متوسط مدة احتفاظ بالمخزون بواقع ١٤٤ يوم اما اقل معدل دوران فكان في العام ٢٠١٨ بواقع ٠,٤٥ قابله اعلى متوسط مدة احتفاظ بالمخزون مقداره ٨٠٠ يوم.

والجدول رقم (٤) معدل دوران المخزون ومتوسط الاحتفاظ بالمخزون

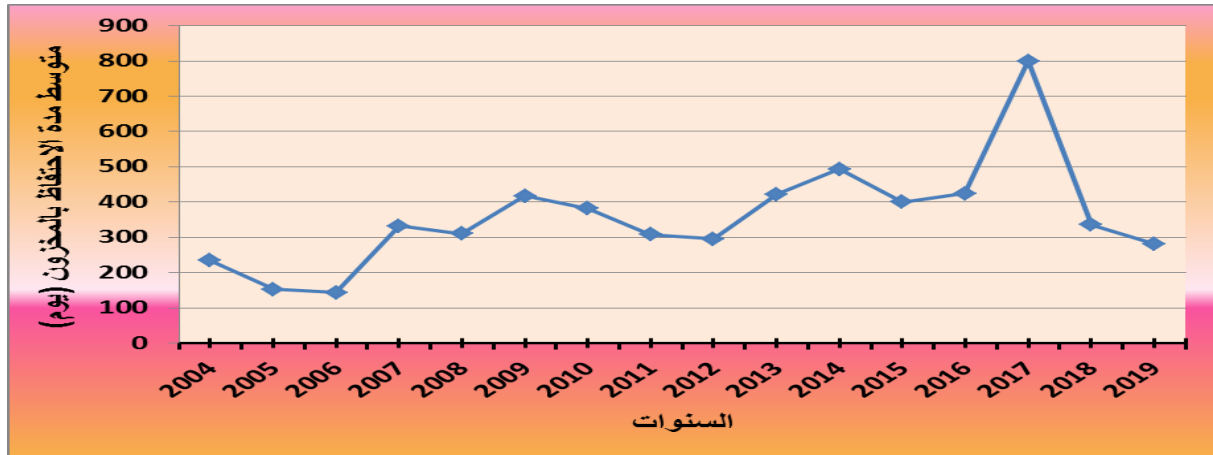
السنة	معدل دوران المخزون	متوسط مدة الاحتفاظ بالمخزون (يوم)
٢٠٠٤	١,٥٣٧	٢٣٤
٢٠٠٥	٢,٣٥	١٥٣
٢٠٠٦	٢,٥	١٤٤
٢٠٠٧	١,٥٨	٣٣٢
٢٠٠٨	١,١٦	٣١٠
٢٠٠٩	٠,٨٦	٤١٨
٢٠١٠	٠,٩٤	٣٨٢
٢٠١١	١,١٧	٣٠٨
٢٠١٢	١,٢٢	٢٩٥
٢٠١٣	٠,٨٥	٤٢٢
٢٠١٤	٠,٧٣	٤٩٣
٢٠١٥	٠,٩٠٢	٤٠٠
٢٠١٦	٠,٨٥	٤٢٤
٢٠١٧	٠,٤٥	٨٠٠
٢٠١٨	١,٠٧	٣٣٦
٢٠١٩	١,٢٧٥	٢٨٢

• الجدول من اعداد الباحث اعتمادا على تقارير ديوان الرقابة المالية للسنوات ٢٠٠٤ - ٢٠١٩ .

شكل رقم (٤) نسبة دوران المخزون السلعي



شكل رقم (٥) متوسط مدة الاحتفاظ بالمخزون (يوم)



٣- متوسط فترة التحصيل (The Days Sales Outstanding DSO)

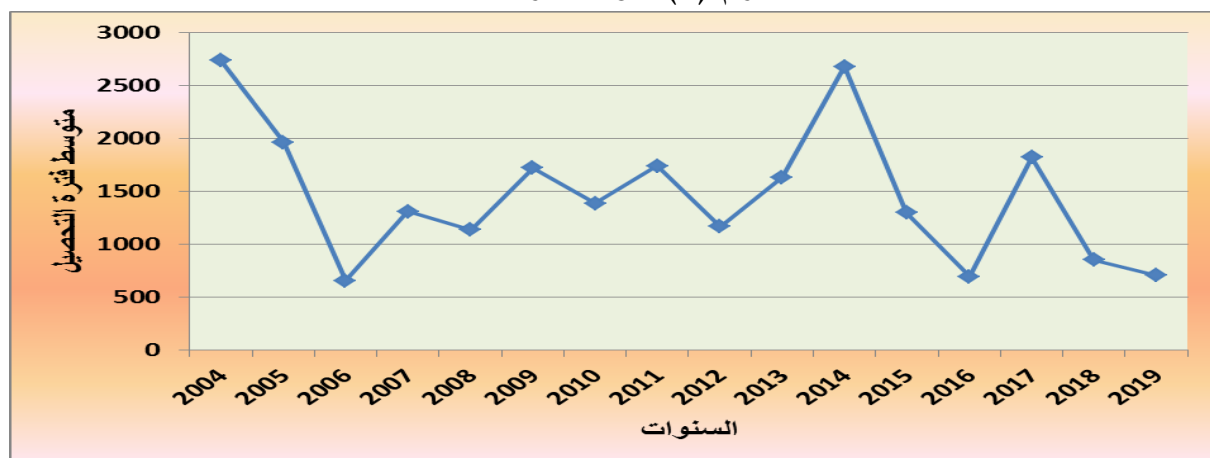
بلغ افضل مؤشر لمتوسط فترة التحصيل في العام ٢٠٠٦ بواقع ٦٥٩ يوم اما الاضعف فقد كان في العام ٢٠١٧ بواقع ١٨٢٥ يوم .

جدول رقم (٥) متوسط فترة التحصيل

السنة	متوسط فترة التحصيل
٢٠٠٤	٢٧٤٠
٢٠٠٥	١٩٦٦
٢٠٠٦	٦٥٩
٢٠٠٧	١٣١٣
٢٠٠٨	١١٣٨
٢٠٠٩	١٧٢٣
٢٠١٠	١٣٨٧
٢٠١١	١٧٤٢
٢٠١٢	١١٧٠
٢٠١٣	١٦٣٤
٢٠١٤	٢٦٨١
٢٠١٥	١٣٠٢
٢٠١٦	٦٩٧
٢٠١٧	١٨٢٥
٢٠١٨	٨٥٣
٢٠١٩	٧٠٦

- الجدول من اعداد الباحث اعتمادا على تقارير ديوان الرقابة المالية للسنوات ٢٠٠٤ - ٢٠١٩ .

شكل رقم (٦) متوسط فترة التحصيل



٤- معدل دوران الاصول الثابتة (Fixed Assests Turnover) .

حقق معدل دوران الاصول الثابتة اعلى نسبة له في العام ٢٠٠٥ بواقع ٧٩,٧٥٧ اما اقل نسبة فقد كانت في العام ٢٠١٤ بواقع ٥,٥٢٣

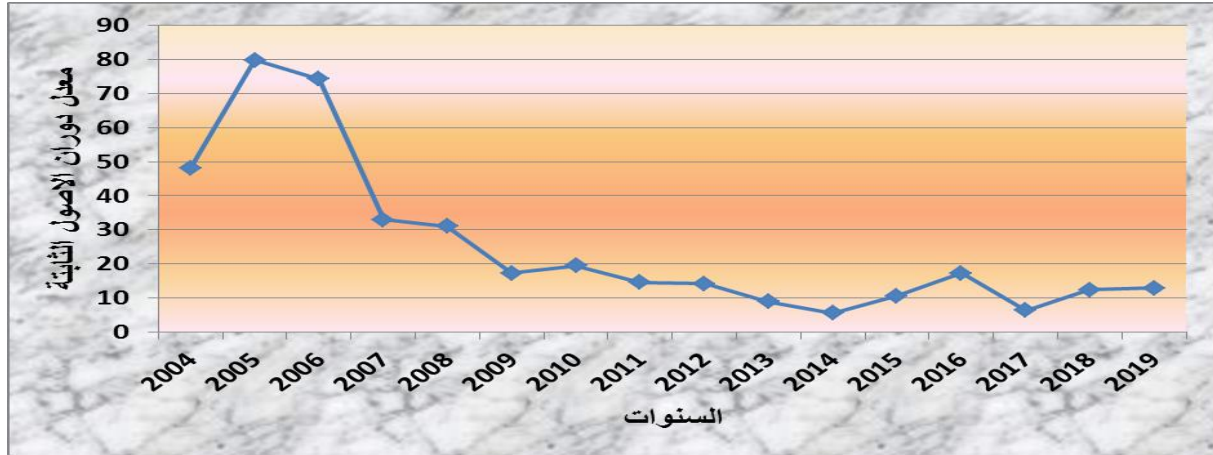
جدول رقم (٦) معدل دوران الاصول الثابتة

السنة	معدل دوران الاصول الثابتة
٢٠٠٤	٤٨,٠٥٢
٢٠٠٥	٧٩,٧٥٧
٢٠٠٦	٧٤,٢٤١
٢٠٠٧	٣٢,٩٦٤
٢٠٠٨	٣٠,٩٦٦
٢٠٠٩	١٧,٢٤٦
٢٠١٠	١٩,٤٢٦
٢٠١١	١٤,٥٥٤

السنة	معدل دوران الاصول الثابتة
٢٠١٢	١٤,١٦٥
٢٠١٣	٨,٩١٥
٢٠١٤	٥,٥٢٣
٢٠١٥	١٠,٦١٤
٢٠١٦	١٧,١٨٥
٢٠١٧	٦,٢٦٥
٢٠١٨	١٢,٤٠٥
٢٠١٩	١٢,٨٢٧

- الجدول من اعداد الباحث اعتمادا على تقارير ديوان الرقابة المالية للسنوات ٢٠٠٤ - ٢٠١٩ .

شكل رقم (٧) معدل دوران الأصول الثابتة



٥- معدل دوران اجمالي الاصول (Total Assets Turnover) .

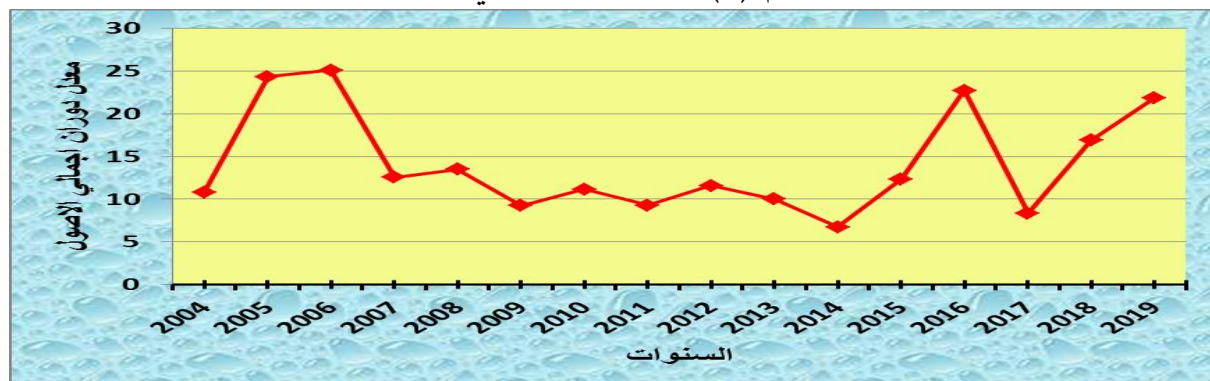
ان معدل دوران اجمالي الاصول فقد كانت اعلى نسبة له في العام ٢٠٠٦ بواقع ٠,٢٥ وشهد العام ٢٠١٤ اقل معدل دوران لتلك الاصول بواقع ٠,٠٦٧ .

جدول رقم (٧) معدل دوران اجمالي الاصول

السنة	معدل دوران اجمالي الاصول
٢٠٠٤	٠,١٠٨
٢٠٠٥	٠,٢٤٣
٢٠٠٦	٠,٢٥
٢٠٠٧	٠,١٢٦
٢٠٠٨	٠,١٣٥
٢٠٠٩	٠,٠٩٢
٢٠١٠	٠,١١٢
٢٠١١	٠,٠٩٣
٢٠١٢	٠,١١٥
٢٠١٣	٠,١
٢٠١٤	٠,٠٦٧
٢٠١٥	٠,١٢٣
٢٠١٦	٠,٢٢٧
٢٠١٧	٠,٢٤
٢٠١٨	٠,١٦٩
٢٠١٩	٠,٢٢

- الجدول من اعداد الباحث اعتمادا على تقارير ديوان الرقابة المالية للسنوات ٢٠٠٤ - ٢٠١٩ .

شكل رقم (٨) معدل دوران اجمالي الاصول



ت - التحليل المالي باستخدام نسب السيولة :

وصلت الشركة لأعلى نسبة تداول في العام ٢٠٠٧ بواقع ١,١٦ فيما كانت النسبة الاقل في العام ٢٠٠٤ بواقع ١,٠٦٥ .

جدول رقم (٨) نسبة التداول

السنة	نسبة التداول
٢٠٠٤	١,٠٦٥
٢٠٠٥	١,٠٦٦
٢٠٠٦	١,١٣٨
٢٠٠٧	١,١٦
٢٠٠٨	١,١٣٦
٢٠٠٩	١,١٥
٢٠١٠	١,١٤٨
٢٠١١	١,١٢
٢٠١٢	١,٠٨٩

٢٠١٣	١,١
٢٠١٤	١,٠٨٧
٢٠١٥	١,٠٦٩
٢٠١٦	١,٠٧٣
٢٠١٧	١,٠٧٤
٢٠١٨	١,٠٧٦
٢٠١٩	١,٠٩٤

• الجدول من اعداد الباحث اعتمادا على تقارير ديوان الرقابة المالية للسنوات ٢٠١٩ - ٢٠٠٤ .

شكل رقم (٩) نسبة التداول



٢- نسبة السيولة السريعة (Quick Ratio) .

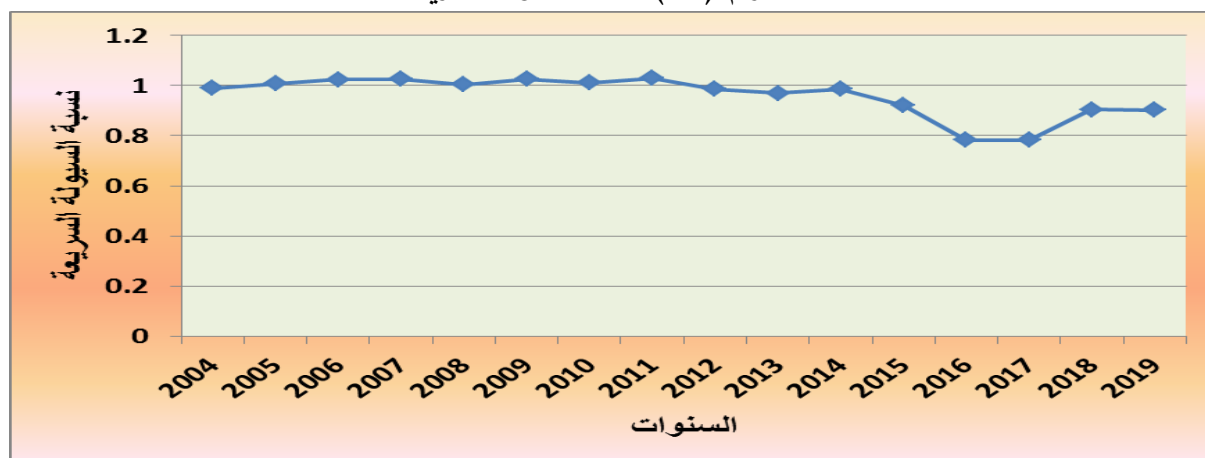
حققت الشركة اعلى نسبة لها في العام ٢٠١١ بواقع ١,٠٣ بينما وصلت هذه النسبة لادنى مستوى عام ٢٠١٦ بواقع ٠,٧٨٢ .

جدول رقم (٩) نسبة السيولة السريعة

السنة	نسبة السيولة السريعة
٢٠٠٤	٠,٩٩
٢٠٠٥	١,٠٠٨
٢٠٠٦	١,٠٢٤
٢٠٠٧	١,٠٢٥
٢٠٠٨	١,٠٠٣
٢٠٠٩	١,٠٢٥
٢٠١٠	١,٠١١
٢٠١١	١,٠٣
٢٠١٢	٠,٩٨٥
٢٠١٣	٠,٩٧
٢٠١٤	٠,٩٨٦
٢٠١٥	٠,٩٢
٢٠١٦	٠,٧٨٢
٢٠١٧	٠,٧٨٣
٢٠١٨	٠,٩٠٤
٢٠١٩	٠,٩٠٣

• الجدول من اعداد الباحث اعتمادا على تقارير ديوان الرقابة المالية للسنوات ٢٠٠٤ - ٢٠١٩ .

شكل رقم (١٠) نسبة السيولة السريعة



ث - التحليل المالي باستخدام نسب ادارة المديونية .

بلغت الشركة اعلى نسبة لها في العام ٢٠٠٤ بواقع ٠,٩٣٧ اما افضل مؤشر لها كان في العام ٢٠٠٧ بواقع ٠,٨٦ .

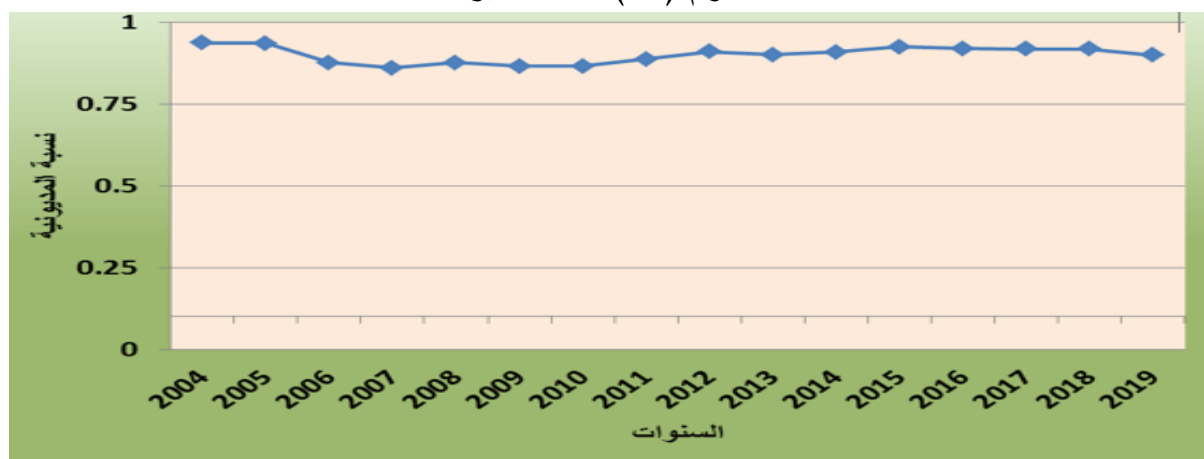
جدول رقم (١٠) نسبة المديونية

السنة	نسبة المديونية
٢٠٠٤	٠,٩٣٧
٢٠٠٥	٠,٩٣٦
٢٠٠٦	٠,٨٧٦
٢٠٠٧	٠,٨٦
٢٠٠٨	٠,٨٧٦
٢٠٠٩	٠,٨٦٥
٢٠١٠	٠,٨٦٦
٢٠١١	٠,٨٨٧

السنة	نسبة المديونية
٢٠١٢	٠,٩١
٢٠١٣	٠,٩
٢٠١٤	٠,٩٠٨
٢٠١٥	٠,٩٢٥
٢٠١٦	٠,٩٢
٢٠١٧	٠,٩١٨
٢٠١٨	٠,٩١٨
٢٠١٩	٠,٨٩٩

- الجدول من اعداد الباحث اعتمادا على تقارير ديوان الرقابة المالية للسنوات ٢٠٠٤ - ٢٠١٩ .

شكل رقم (١١) نسبة المديونية



٢- نسبة المديونية الى حقوق الملكية (Debt To Equity Ratio)

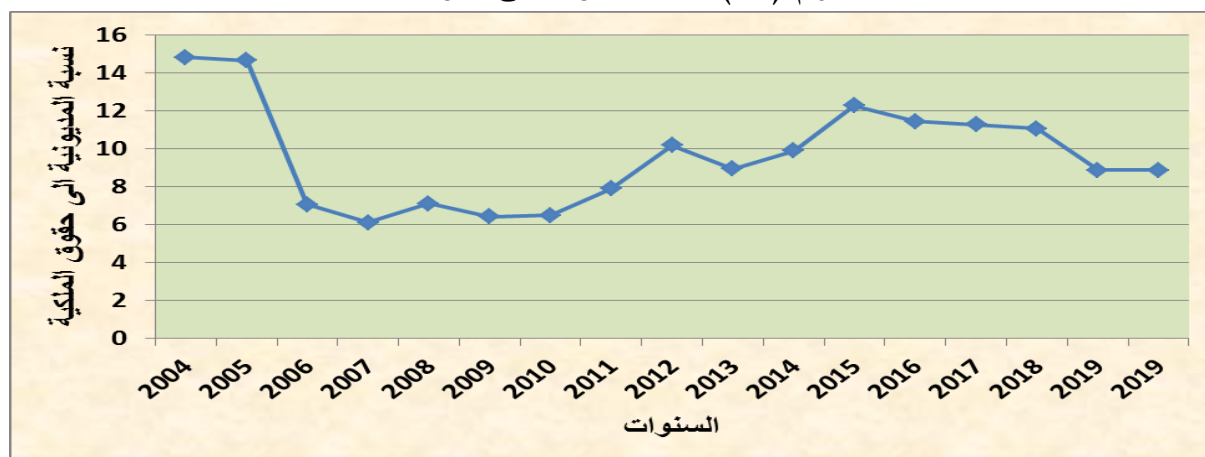
فقد وصلت الى اعلى قيمة لها في العام ٢٠٠٤ ايضا بواقع ١٤,٨٢١ وكذلك حققت اقل قيمة لها في العام ٢٠٠٧ بواقع ٦,٠٩٧ .

جدول رقم (١١) نسبة المديونية الى حقوق الملكية

السنة	نسبة المديونية الى حقوق الملكية
٢٠٠٤	١٤,٨٢١
٢٠٠٥	١٤,٦٦١
٢٠٠٦	٧,٠٥
٢٠٠٧	٦,٠٩٧
٢٠٠٨	٧,١
٢٠٠٩	٦,٤٢١
٢٠١٠	٦,٤٨
٢٠١١	٧,٨٩
٢٠١٢	١٠,١٨٥
٢٠١٣	٨,٩٤٣
٢٠١٤	٩,٩
٢٠١٥	١٢,٢٨
٢٠١٦	١١,٤٤٥
٢٠١٧	١١,٢٦٤
٢٠١٨	١١,٠٥
٢٠١٩	٨,٨٧

- الجدول من اعداد الباحث اعتمادا على تقارير ديوان الرقابة المالية للسنوات ٢٠٠٤ - ٢٠١٩ .

شكل رقم (١٢) نسبة المديونية الى حقوق الملكية



الاستنتاجات:

أ- فيما يخص نسب الربحية، فقد حققت الشركة العامة للتجهيزات الزراعية اعلى هامش ربح عام ٢٠٠٦ بواقع ١١٣٠٤٥٩١٨٢٢٣ دينار فيما عانت من عجز قدره ١٠٦٢٥٨٦٠٢٨٠ دينار عام ٢٠١٥ ، وشهدت تذبذباً بين هاتين القيمتين في الأعوام الأخرى محل الدراسة ، كذلك حققت اعلى عائد على اجمالي الأصول عام ٢٠٠٥ بنسبة ١٢,٦٧ فيما كانت اوطأ نسبة له عام ٢٠١٥ بواقع ٠,٨٤ - . اما العائد على حقوق الملكية فقد شهد اعلى نسبة له في العام ٢٠٠٥ بواقع ١٠٥,٧٧٤ واقل نسبة له عام ٢٠١٥ قدرت بـ ١١,١٢٨ - .

ب-شهد التحليل المالي لنسب إدارة الأصول اكبر معدل دوران للمخزون في العام ٢٠٠٦ بواقع ٢,٥ اما اقل معدل له فكان في العام ٢٠١٧ بواقع ٠,٤٥ ، ومن حيث مؤشر متوسط مدة الاحتفاظ بالمخزون فقد كان افضلها عام ٢٠٠٦ بمدة تقدر بـ ١٤٤ يوم واطول مدة احتفاظ كانت في العام ٢٠١٧ بواقع ٨٠٠ يوم ، وفيما يخص فترة التحصيل فسجلت الشركة افضل مدة عام ٢٠٠٦ بواقع ٦٥٩ يوم وكانت اعلى مدة في العام ٢٠١٧ بواقع ١٨٢٥ يوم ، اما معدل دوران الأصول الثابتة فقد شهد العام ٢٠٠٥ اعلى

نسبة بواقع ٧٩,٧٥٧ فيما شهد العام ٢٠١٤ اقل نسبة بواقع ٥,٥٢٣. واخيرا فان معدل دوران اجمالي الأصول حقق اعلى نسبة له في العام ٢٠٠٦ بمعدل ٠,٢٥ بينما كانت اقل نسبة له ٠,٠٦٧ في العام ٢٠١٤ .

ت- عند تحليل القوائم المالية للشركة باستخدام نسب السيولة تحققت اعلى نسبة تداول في العام ٢٠٠٧ بواقع ١,١٦ وهي مؤشر على قدرة الشركة في مواجهة التزاماتها قصيرة الاجل فيما كانت اقل نسبة متحققة في العام ٢٠٠٤ بواقع ١,٠٦٥ , وبخصوص نسب السيولة السريعة فان اعلى نسبة متحققة كانت في العام ٢٠١١ بواقع ١,٠٣ وهي مؤشر على مدى كفاية المصادر النقدية وشبه النقدية لدى الشركة في مواجهة التزاماتها القصيرة الاجل بينما بلغت هذه النسبة قيمتها الصغرى في العام ٢٠١٦ بواقع ٠,٧٨٢ .

ث- أوضح التحليل المالي باستخدام نسب المديونية ان اعلى نسبة مديونية تحققت في العام ٢٠٠٤ بواقع ٠,٩٣٧ وهذا مؤشر على اعتماد الشركة على الدين في تمويل أصولها فيما سجلت الشركة اقل نسبة مديونية في العام ٢٠٠٧ بواقع ٠,٨٦ . ولو انتقلنا الى نسبة المديونية الى حقوق الملكية فان اعلى نسبة وصلت اليها الشركة كانت في العام ٢٠٠٤ بواقع ١٤,٨٢١ وهذا مؤشر على زيادة مخاطر المقرضين وعدم قدرة الشركة على خدمة دينها فيما كانت اقل نسبة في العام ٢٠٠٧ بواقع ٦,٠٩٧ .

التوصيات:

- أ- اعداد خطط لتقليص المصروفات الجارية والتحويلية الى اكبر قدر ممكن .
- ب- تخفيض الاعانات الممنوحة للشركة والاعتماد على ايرادات النشاط الجاري كمعيار لنشاط الشركة التجاري .
- ت- العمل وفق خطط محددة على تقليل نسب المديونية من خلال السعي الى تخفيض مصادر التمويل قصيرة الاجل (التخصيصات , الدائنون) والابتعاد عن القروض طويلة الاجل .
- ث- السعي الى زيادة نسب السيولة من خلال زيادة الاصول المتداولة (الموجودات المتداولة) وتحديد الاعتمادات المستندية, النقود .

ج- اعداد خطط مدروسة تضعها اقسام التسويق والتجارية والقانونية تتبنى زيادة معدلات دوران المخزون من خلال زيادة الايرادات وتقليص المخزون الامر الذي يسهم بالتالي في تقليل متوسط مدة الاحتفاظ بالمخزون. كذلك تقليل متوسط فترة التحصيل من خلال زيادة الايرادات وتقليل مبالغ المدينون.

الهوامش:

- (1) Rosen,H.S., " Public Finance " 4th Ed. , Chicago , Irwin , 1995.
- (2) M .Sehreiner , "Evaluatuion and Micro Enterprise Programs " , Washington University " Center of Social Development St Louis , Irwin , Publisher , 2001 .
- (٣) عبد القوي , خيرى , دراسة السياسات العامة , ط١ , الكويت , ذات السلاسل , ١٩٨٩ : ٢٢٧.
- (٤) وصال نجيب , العزاوي , " السياسات العامة حقل معرفي جديد " , بغداد , مركز الدراسات الدولية , جامعة بغداد , ٢٠٠١: ١١٢.
- (٥) عبد القوي, خيرى , " دراسات السياسات العامة , حقل معرفي جديد " , ط١, الكويت , ذات السلاسل , ١٩٨٩ : ٢٢٩.
- (٦) كاظم جاسم حمادي , دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات - تحليل نظري وتطبيقي , دار المناهج , ص ٢٥٥.
- (7) M. , Schreiner, " Evaluation and Micro Enterprise Programs " , Washington University Center of Social Development Stouis , Irwin , Publisher , 2001.
- (٨) الحداد ,هيفاء سعيد ,و علي ,مقبل علي احمد , تقييم الاداء المالي باستخدام البيانات والمؤشرات المالية لعينة من الشركات المساهمة المختلطة في محافظة نينوى , مجلة تنمية الرافدين , المجلد ٢٧ , العدد ٨٠ , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة الموصل , ٢٠٠٥ ,ص ١٥٩ - ١٧٣.
- (٩) المعماري , عبد الغفور حسن كنعان , اقتصاديات الانتاج الصناعي , دار الحدياء للطباعة والنشر , الطبعة الاولى , كلية الحدياء الجامعة ,العراق ,الموصل, ٢٠٠٦ , ٣٧٦.
- (١٠) الجميلي , حميد واخرون , الاقتصاد الصناعي , بيروت , ١٩٧٨,ص ٢٥٧.

- (١١) يوحنا عبد ال ادم ، اللوزي سليمان ، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم كفاءة المنظمات ، دار المسير للنشر والتوزيع ، عمان - الاردن ، ٢٠٠٠ ، ص ١٩٩٩ .
- (١٢) الجبوري، زياد خلف ، تقييم كفاءة الشركة العامة لصناعة الادوية والمستلزمات الطبية SDI ، للمدة ١٩٨٠ - ١٩٩٨ ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص ٧ .
- (١٣) عبد الكريم، عبد العزيز مصطفى ، ورجب احمد، تقييم كفاءة الاداء الصناعي لمصنع المكلا لتعليب الاسماك / دراسة تحليلية للمدة ١٩٩٧ - ٢٠٠١ ، مجلة تنمية الرافدين ، المجلد ٢٥ ، العدد ٢٣ ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٣ ، ص ١٧٩ - ١٩٨ .
- (١٤) كاظم جاسم حمادي ، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات - تحليل نظري وتطبيقي ، دار المناهج ، ص ٢٥٩ .
- (١٥) عقيل جاسم عبد الله ، مدخل في تقييم المشروعات الجدوى الاقتصادية والفنية ، وتقييم جدوى الاداء ، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ١٩٩٩ ، ص ١٩٥ .
- 16) Mohr L.B. ,Impact Analysis for Program Evaluation, 2nd Edition , Thousand Oaks , CA, Sage , Mifflin , 1995 : 138.
- (١٧) خيرية عمر عبد المولى ، مجلة البحوث الاكاديمية ، العدد العاشر ، الطبعة القانونية للشركات العامة ، ص ١١٢ .
- (١٨) نفس المصدر السابق .
- (١٩) المادة (١) من قانون الشركات العامة العراقي رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ .
- (٢٠) محمد عبد الله الحراري ، اصول القانون الاداري الليبي ، منشورات المكتبة الجامعية ، الزاوية ، ط ٦ ، ص ٢١١
- (٢١) القرشي ، مدحت ، الاقتصاد الصناعي ، جامعة البلقاء التطبيقية ، الاردن ، دار وائل للنشر ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٥ ، ص ٦٥ .
- (٢٢) خيرية عبد المولى ، الطبعة القانونية للشركات العامة ، مجلة البحوث الاكاديمية - العدد العاشر ، ص ١١٧
- (٢٣) سليمان محمد الطماوي ، مبادئ القانون الاداري ، مصدر سابق ، ص ٨٩
- (٢٤) هيام مروة ، القانون الاداري الخاص ، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع ، ٢٠١١ ، ط ٢ ، ص ٤٤
- (٢٥) محمد عبد الله الحراري ، اصول القانون الاداري الليبي ، مصدر سابق ، ص ٨٩
- (٢٦) خالد خليل الظاهر ، القانون الاداري ، ط ١ ، دار المسيرة للنشر والتوزيع (الاردن) ، ص ٩٦

- The Economist , 30 Dec. 1980 P.P 37 – 58 (٢٧)
- Holland Stuart, Europe's New Public Enterprise , In Vernon , R. BigBuisness and the (٢٨)
(. State , P.31
- (٢٩) مطر , محمد . , الاتجاهات الحديثة في التحليل والائتماني الأساليب والاستخدامات , عمان , دار وائل للنشر ,
٢٠٠٦ , ص ٣
- (٣٠) عقل , مفلح محمد . , مقدمة في الإدارة والتحليل المالي , عمان , مكتبة المجتمع العربي , ٢٠٠٦ , ٢٣٣
- (٣١) محمد , منير شاكر , وآخرون , التحليل المالي مدخل صناعة القرارات , عمان , مطبعة الطليعة , ٢٠٠٠ , ص ١٢
- (٣٢) الشيخ , أبو القاسم محمد , برنامج التحليل المالي وقراءة القوائم المالية , السودان , مكتبة الإدارة العامة , ٢٠٠٣ ,
ص ١
- (٣٣) شريفات , خلدون إبراهيم , إدارة وتحليل مالي , عمان , دار وائل للنشر , ٢٠١٣ , ص ١٧ .
- (٣٤) حسين , سليمان محمد أبو عودة , مدى قدرة النسب المالية على تحسين نوعية المعلومات للشركات الخدمية المدرجة
في بورصة فلسطين , رسالة ماجستير , الجامعة الإسلامية – غزة , كلية التجارة , قسم المحاسبة والتمويل , فلسطين ,
٢٠١٧ , ص ٢٦ .
- (٣٥) مؤيد راضي خنفر , وآخرون , تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي , ط٢ , دار المسيرة , الاردن , ٢٠٠٩ ,
ص ٧١ .
- (٣٦) محمد مطر , الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني , ط٣ , دار وائل , الطبعة الثانية , ٢٠٠٦ , ص
٣٢ .
- (٣٧) فاضل جواد دهش , تقييم فاعلية مؤشرات الاداء الاقتصادية في اتخاذ قرارات الشركة العامة للتجهيزات الزراعية
للمدة ١٩٩٥ – ٢٠٠٦ م, مجلة دنانير العدد الرابع ٣٨ , ٢٠١٣ , ص .
- (٣٨) نفس المصدر السابق ص ١٥
- (٣٩) حسن سليمان محمد ابو عودة , مدى قدرة النسب المالية على تحسين نوعية المعلومات للشركات الخدمية المدرجة
في بورصة فلسطين , رسالة ماجستير , الجامعة الاسلامية – غزة , البحث العلمي والدراسات العليا , فلسطين , ٢٠١٧ ,
ص ٥٤ .

(٤٠) حسن سليمان محمد ابو عودة , مدى قدرة النسب المالية على تحسين نوعية المعلومات للشركات الخدمية المدرجة في بورصة فلسطين , رسالة ماجستير , الجامعة الاسلامية - غزة , البحث العلمي والدراسات العليا , فلسطين , ٢٠١٧ , ص ١٦ .

(٤١) نفس المصدر السابق , ص ١٧ .

(٤٢) خضير مهدي صالح , محمود فهد عبد علي , قياس كفاءة الشركات الزراعية في استخدام مواردها المتاحة , ص ٤٥ .

(٤٣) نفس المصدر السابق, ص ١٨

(٤٤) نفس المصدر السابق , ص ١٩

المراجع:

اولا : الكتب

- ١- الجميلي , حميد واخرون , الاقتصاد الصناعي , بيروت , ١٩٧٨ .
- ٢- الشيخ , أبو القاسم محمد , برنامج التحليل المالي وقراءة القوائم المالية , السودان , مكتبة الإدارة العامة , ٢٠٠٣ .
- ٣- القريشي , مدحت , الاقتصاد الصناعي , جامعة البلقاء التطبيقية , الاردن , دار وائل للنشر , الطبعة الثانية , ٢٠٠٥
- ٤- المعماري , عبد الغفور حسن كنعان , اقتصاديات الانتاج الصناعي , دار الحدياء للطباعة والنشر , الطبعة الاولى , كلية الحدياء الجامعة , العراق , الموصل, ٢٠٠٦
- ٥- خالد خليل الظاهر , القانون الاداري , ط ١ , دار المسيرة للنشر والتوزيع (الاردن)
- ٦- سليمان محمد الطماوي , مبادئ القانون الاداري , مصر , دار الفكر العربي , ١٩٩٦ .
- ٧- شريفات , خلدون إبراهيم , إدارة وتحليل مالي , عمان , دار وائل للنشر , ٢٠١٣
- ٨- عبد القوي, خيري , " دراسات السياسات العامة , حقل معرفي جديد " , ط ١ , الكويت , ذات السلاسل , ١٩٨٩ .
- ٩- عقل , مفلح محمد . , مقدمة في الإدارة والتحليل المالي , عمان , مكتبة المجتمع العربي , ٢٠٠٦ .
- ١٠- عقيل جاسم عبد الله , مدخل في تقييم المشروعات الجدوى الاقتصادية والفنية , وتقييم جدوى الاداء , دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع , عمان , الاردن , ١٩٩٩
- ١١- كاظم جاسم حمادي , دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات - تحليل نظري وتطبيقي , دار المناهج .

- ١٢- محمد , منير شاكر , وآخرون , التحليل المالي مدخل صناعة القرارات , عمان , مطبعة الطليعة , ٢٠٠٠ .
 - ١٣- محمد عبد الله الحراري , اصول القانون الاداري الليبي , منشورات المكتبة الجامعية , الزاوية , ط ٦ .
 - ١٤- محمد مطر , الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني , عمان, دار وائل , الطبعة الثانية , ٢٠٠٦.
 - ١٥- مؤيد راضي خنفر , وآخرون , تحليل القوائم المالية مدخل نظري و تطبيقي , ط ٢, دار المسيرة , ٢٠٠٩ .
 - ١٦- هيام مروة , القانون الاداري الخاص , المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع , ٢٠١١ , ط ٢
 - ١٧- وصال نجيب , العزاوي , " السياسات العامة حقل معرفي جديد " , مركز الدراسات الدولية, جامعة بغداد , ٢٠٠١.
 - ١٨- يوحنا عبد ال ادم , اللوزي سليمان , دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم كفاءة المنظمات , دار المسير للنشر والتوزيع , عمان - الاردن , ٢٠٠٠ .
- ثانيا : البحوث العلمية والدراسات .
- ١- الحداد ,هيفاء سعيد ,و علي ,مقبل علي احمد , تقييم الاداء المالي باستخدام البيانات والمؤشرات المالية لعينة من الشركات المساهمة المختلطة في محافظة نينوى , مجلة تنمية الرافدين , المجلد ٢٧ , العدد ٨٠ , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة الموصل , ٢٠٠٥ .
 - ٢- خضير مهدي صالح , محمود فهد عبد علي , قياس كفاءة الشركات الزراعية في استخدام مواردها المتاحة , مجلة اهل البيت , العدد السادس ,
 - ٣- خيرية عمر عبد المولى , الطبعة القانونية للشركات العامة ,مجلة البحوث الاكاديمية , العدد العاشر ,
 - ٤- عبد الكريم, عبد العزيز مصطفى , ورجب احمد, تقييم كفاءة الاداء الصناعي لمصنع المكلا لتعليب الاسماك للمدة ١٩٩٧ - ٢٠٠١ , مجلة تنمية الرافدين , المجلد ٢٥ , العدد ٢٣ , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة الموصل, ٢٠٠٣.
 - ٥- فاضل جواد دهش , تقييم فاعلية مؤشرات الاداء الاقتصادية في اتخاذ قرارات الشركة العامة للتجهيزات الزراعية للمدة ١٩٩٥ - ٢٠٠٦ م, مجلة دنائير العدد الرابع ٣٨ , ٢٠١٣ .
- ثالثا : الرسائل والاطاريح الجامعية.
- ١- الجبوري, زياد خلف , تقييم كفاءة الشركة العامة لصناعة الادوية والمستلزمات الطبية SDI , للمدة ١٩٨٠ - ١٩٩٨ , رسالة ماجستير , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة بغداد , ٢٠٠٢

٢- حسين ، سليمان محمد أبو عودة ، مدى قدرة النسب المالية على تحسين نوعية المعلومات للشركات الخدمية المدرجة في بورصة فلسطين ، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية - غزة ، كلية التجارة ، قسم المحاسبة والتمويل ، فلسطين ، ٢٠١٧

المراجع الأجنبية

- (1) M .Sehreiner , "Evaluatuion and Micro Enterprise Programs " , Washington University " Center of Social Development St Louis , Irwin , Publisher , 2001.
- (2) Mohr L.B. ,Impact Analysis for Program Evaluation, 2nd Edition , Thousand Oaks , CA, Sage , Mifflin , 1995 : 138.
- (3) Rosen,H.S., " Public Finance " 4th Ed. , Chicago , Irwin , 1995.

